نظام LMD و مستقبل الجامعة الجزائرية

تقديم الأستاذ مفلاح بن عبد الله
المركز الجامعي لغليزان

تمهيد

خاض نظام التعليم العالي بالجزائر منذ استقلال إصلاحات عدة ،كانت غايتها محاولة التأقلم مع متطلبات المحيط الاجتماعي و الاقتصادي للبلاد من جهة ، واللحاق بمصاف المؤسسات الجامعية العالمية من جهة أخرى.

بعد التقرير الذي قدمته اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الخاص بالجانب الجامعي من تكوين الطالب تبين أن النظام الحالي المستعمل في التدريس يحتوي على اختلالات كبيرة أصبحت تتراكم عبر السنوات، مشكلة أزمات و هذا لعدم استجابة هذه المنظومة الجامعية للتحديات التي يفرضها التطور السريع في مجالات العلوم و التكنولوجيات و الاقتصاد و الإعلام و الاتصال وعدم تلبيتها لاحتياجات المحيط الاجتماعي والاقتصادي ، و كذا عدم التواكب و الدينامكية المتسارعة في عصر العولمة و الانترنيت و عصر التكنولوجيا المتطورة.

إذ كان لابد من إيجاد نظام بديل فيه من المواصفات ما يؤهله إلى أن يلبي احتياجات الطالب الجامعي في هذا العصر تماشيا و احتياجات الدولة والمجتمع في كل الجوانب.

وقد أسفرت محاولات الإصلاح تلك بتبني نظام تعليمي جديد هو LMD الذي صودق عليه من قبل مجلس الوزراء في 30 أفريل 2002 ،و دخل حيز التطبيق ابتداء من السنة الجامعية 2005/2004 ، ومس في البداية 10 مؤسسات جامعية من أصل 28 مؤسسة قبل أن يعمم على معظم المؤسسات التعليم العالي.

L M D تاريخ موجز:

نظام LMD أنشأ يوم 25 ماي 1998م لمناسبة مرور 800 سنة على إنشاء جامعة السربون الفرنسية، وقد قدّم هذا المشروع الجديد وزير التعليم الفرنسي Claude Allégre في حكومة Lionel Jospin .

وقد نوقش و اعتمد لأول مرة من قبل وزراء التعليم العالي لأربع بلدان أروبية كبرى هي: ألمانيا، انجلترا، فرنسا و إيطاليا. وقد تكيف مع هذا المشروع ابتداء من عام 1999 29 وزيرا أوروبي، ثم امتد ليشمل معظم الدول الأوربية .

و جاء هذا النظام التعليمي الجديد بغية هيكلة نظام التعليم العالي بأوربا، و هدف منذ البداية تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1 -مناقشة الجامعات الأمريكية في جذب طلبة دول أمريكا الشمالية و آسيا و كذا دول العالم الثالث.

2 -تمكين الطلبة الأوروبيين من التنقلات داخل الخريطة التعليمية الأوروبية و ضمان الاعتراف الأوروبي بالشهادة مهما كانت الجامعة التي تخرج منها.

هيكلة نظام الـL M D :

أ- الليسانس: هي شهادة تحضر في 03 سنوات و تنقسم إلى فرعي:

1 -شهادة ليسانس مهنية : بحيث يتلقى فيها الطالب تكوين يؤهله لان يكون جاهز للحياة العملية و تكون البرامج كالأتي:

- 70 بالمائة برامج مشتركة وطنيا.
- 30 بالمائة برامج محلية تخضع لاحتياجات قطاع الشغل في الولاية الجامعية.

2- شهادة ليسانس علمية- أكاديمية : تسمح للطالب بمتابعة الدراسة تحضيرا لنيل شهادة الماستر و الأصل هنا أن تكون البرامج مشتركة وطنيا – و هو غير معمول به في نظام الـ LMDبفرنسا.

ب- الماستر: و تحضر هذه الشهادة في ظرف سنتين بعد اللسانس و تنقسم هي كذلك إلى فرعين:

1- ماستر مهنية : تؤهل حاملها إلى الحياة العملية مباشرة و تراعي البرامج التكوينية في هذا النوع من الشهادات الجانب المهني .

2 - ماستر البحث – أكادييمة -: تسمح لحاملها مواصلة الدراسة للتحضير لنيل شهادة الدكتوراه.

ج- الدكتوراه: و تحضر في ثلاث سنوات بعد شهادة الماستر.

بعض لواحق هذا النظام :

1- المكتسب البيداغوجي: و يعني هذا أن جميع الوحدات التعليمية التي تحصل عليها الطالب تمثل رصيده و يحتفظ بها سواء غير مساره التكويني أم انتقل إلى مؤسسة أخرى و يحتفظ بها نهائيا وفق شهادة تقدم له.

2- الوحدة التعليمية: هي مجموعة من المواد- المقاييس- تختار و هذا لتناسقها و تقاربها و توضع في وحدة تعليمية و هناك ثلاث أنواع هي:

* وحدة التعليم الأساسية: و التي تمثل التعليم الأساسي و الذي لا بد للطالب أن يتحصل عليه.

* وحدة التعليم الخاصة بالاكتشاف: و هي التي تسمح للطالب باكتشاف تخصصات أخرى تساعده في حالة إعادة التوجيه.

* وحدة التعليم الأفقية – المشتركة: و تشمل اللغات الأجنبية و الإعلام الآلي ...إلخ و تسمح باكتساب ثقافة عامة و تقنيات منهجية.

كيفية تقييم وحدة تعليمية:

تقيم الوحدة التعليمية بمعدل عام و بقيمة ملازمة credit و المعدل العام هو الذي يثبت ما إذا كانت الوحدة مكتسبة أم لا، و في هذه الحالة أي عندما لا تكتسب الوحدة التعليمية تكون للطالب الفرصة لاكتسابها في دورة اللحاق باعتبار أن نظم التقييم و الانتقال الجديد ليس كالحالي – امتحان شامل و امتحان استدراكي – و إذا لم يتحصل عليها تعاد دراستها بالكامل أو جزئيا في السنة اللاحقة.

1 -**<u>طريقة التقييم و الانتقال</u>**:

يتوقف ذلك على المعدل العام لجميع الوحدات التعليمية في السداسيين فإذا كان المعدل يساوي أو يفوق 20/10 فإن كل وحدة تعليمية غير مكتسبة ستحسب مكتسبة نهائيا بالنسبة للمسار المختار.

أما إذا كان المعدل أقل من 20/10 و مجموع قيم وحدات التعليم لا يتعدى 50 بالمائة من قيم السنة فالانتقال يكون طبيعيا و لكن يبقى على الطالب أن يعيد دراسة الوحدات التعليمية غير المكتسبة credit .

هذا من جهة و من جهة أخرى، إذ لم يتحصل الطالب على معدل 20/10:

- فخلال السنة الأولى إذا لم يتراكم للطالب أكثر من 50 بالمائة من الديون ينتقل إلى السنة الثانية و يجب عليه أن يحصل على كل الوحدات التعليمية التي تنقصه فيما بعد.
- أما في السنة الثانية فإذا لم تتراكم لديه ديون أكثر من 20 بالمائة من الديون المطالب بها في السنة الأولى و الثانية مع النجاح في الوحدات التعليمية التي أخفق في الحصول عليها.
- معدل المقياس يساوي الامتحان مضروب في 02 . نقطة TD الكل مقسوم على 03 و إذا كان هناك عمل شخصي فيضاف و يقسم على 04.

- معدل الوحدة يساوي مجموع المقاييس مضروب في معاملاتها مقسومة على عدد القروض.
- معدل السداسي يساوي مجموع الوحدات في قيمة قروضها مقسومة على عدد القروض.
- المعدل العام يساوي مجموع السداسيين مقسوم على 02.

لماذا نظام **LMD** في الجامعة الجزائرية ؟

لقد تبنت مؤسسات التعليم العالي بالجزائر هذا النظام بغية التخلص من أعباء النظام الكلاسيكي، مع تكييف التعليم العالي مع التعليم العالمي؛ وذلك من خلال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

كما هدف الانتقال من النظام الكلاسيكي إلى نظام LMD إلى الانتقال بالمؤسسة الجامعية الجزائرية من مؤسسة عمومية إلى مؤسسة منتجة تساير احتجاجات المجتمع ومعطيات السوق.

كما استجابت الوصاية لهذا النظام بغية تحقيق أهداف عدة أبرزها :

1 -ضمان تكوين جيد يتأقلم مع متطلبات الجامعة والمجتمع.

2 -تكوين الأساتذة الباحثين تكوين حال ومتميز من أجل ضمان التأطير النوعي خاصة في مرحلتي المستار و الدكتوراه.

3 - تطوير الآليات التي من شأنها أن تكيّف المتكون مع تطور المهنة (مواكبة عالم الشغل).

4 -ضمان عالمية الشهادة.

5 - الانفتاح على التجارب العالمية في ميدان البحث العلمي والتكنولوجي.

6 -تشجيع التعاون العلمي والمعرفي بين المؤسسات التعليم العالي الجزائرية وغيرها من العالم المتقدم

7 -تطوير برامج التدريس واشتراك المؤطرين في إنتاجها وصياغتها.
8 - تمكين الطالب الجزائري من اختيار تخصصه ومن تم اختيار مهنته.
9 - تمكين الجامعات من التمييز و التخصص والتفرد.

عوائق في طريق **LMD** :

أولا/ تحسين معايير الاختيار و النجاح في شهادة البكالوريا باعتبارها البوابة الرئيسية للطور الجامعي.

ثانيا/ ارتفاع عدد الطلبة و التركيز على الكم لا الجودة، وهذا المشكل ينطق أساسا من عدد الناجحين في شهادة الباكالوريا؛ فارتفاعهم يزيد من عدد المنتسبين للجامعة، مما أدى بالوصاية إلى التركيز على الكم على حساب الجودة.

ثالثا/ ضعف مستوى الطالب؛ حيث إن كل الأساتذة يقرون -في الوقت الراهن- بضعف مستوى الطالب الجامعي و هذا بالطبع يؤثر بشكل مباشر على المناهج و الطرق التعليمية المتبعة، فالأستاذ و الإدارة من خلال ملاحظتهما ضعف مستوى الطلبة يحاولان مع مرور الوقت تكييف المناهج التعليمية مع مستوى الطالب و مع الزمن تدهوره هذه المناهج و أصبحت العلاقة طردية بين مستوى الطالب و المناهج هذا من أجل رفع نسبة النجاح.

رابعا/ ضعف مستوى الأستاذ مما يولد عدم القدرة على تطبيق المناهج و المقررات الدراسية. فضعف الأستاذ يعد من الأسباب الرئيسية في فشل المناهج المطبقة و هذا يعود إلى عدة أسباب أهمها- تدريس مقاييس ليست في التخصص، ضعف تكوين الأساتذة و عدم كفاءته، نقص الرقابة على الأساتذة، ضعف عملية الاختيار و التوظيف، الظروف المادية ...الخ.

خامسا/ صعوبة تحويل الأستاذ الجامعي التقليدي المتعود على العمل الفردي إلى أستاذ مسؤول يعمل ضمن فريق.

سادسا/ انعدام الظروف المناسبة لعضو هيئة التدريس الجامعي التي تمكنه من التدريس والبحث وتطوير قدراتهم المعرفية ولن يكون ذلك إلا بتطوير المناهج التعليمية وأساليب التدريس والتقويم المساعدة على التفكير النقدي والإبداع ، وأيضا بمنحه التسهيلات المادية التي تسمح له بذلك، إلى جانب عدم توفير كافة فرص التأهيل الأكاديمي والتربوي المستمر.

سابعا/ عدم توافر الإمكانيات والتجهيزات اللازمة لتعليم عالي متميز ولدعم جهد بحث وتطوير راق في مؤسسات التعليم العالي وفي مقدمة هذه تأتي المكتبات الحديثة والمختبرات جيدة التجهيز وتقنيات المعلومات والاتصال المختلفة.

ثامنا/ ضعف أو انعدام العلاقة بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات الاقتصادية ؛ حيث إن هناك شرخ كبير بين المناهج التعليمية و الطرق الأكاديمية المدرسة في الجامعات و الواقع المؤسساتي و هذا بالطبع ي ؤدي إلى إضعاف مصداقية المناهج و الطرق التعليمية المتبعة لأنه من المفروض أن الجامعات مولد المورد البشري الذي يستغل مباشرةً من طرف مختلف المؤسسات على مستوى البلد.

تاسعا/ بطء تفاعل القطاع الخاص في تحديد احتياجاته من الخريجين وفي تقديم الخدمات التدريبية أثناء الدراسة .

عاشرا/ مركزية التسيير للحياة الجامعية.

تســـاؤلات

- هل النظام LMD هو مناسب لجامعة عمومية شعبوية ذات طابع مركزي تتخذ من شعار "لكل حامل شهادة باكلوريا الحق في مقعد بيداغوجي في الجامعة" مبدأ ؟

- هل ديمقراطية التعليم و تكافؤ الفرص يعني أن يفتح باب التعليم العالي على مصرعيه دون ضوابط.

- هل هيئة التدريس الجزائرية قادرة بمفردها على إنجاح مشروعLMD ؟

- ألا يجب الاستفادة من الخبرة الأجنبية (التأطير في مخلف مراحل الدراسة(لسانس، ماستر، دكتوراه)؟

<u>المراجع:</u>

1 - المرسوم التنفيذي رقم 04- 371 المؤرخ في 2004/11/21 المتضمن إنشاء شهادة اللسانس النظام الجديد.

2 -القرار المؤرخ في 25 جانفي 2005 المتضمن التقييم والتطوير في إطار اللسانس النظام الجدبد.

3 - القرار رقم 129 المؤرخ في 04 جوان 2005 المتضمن إنشاء وتشكيل و تفعيل و تسيير اللجنة الوطنية للتأهيل.

4 -المنشور رقم 07 المؤرخ في 04 جوان 2005 المتضمن عرض وتقييم و تأهيل عروض التكوين في إطار الجديد LMD.

5 -قرار رقم 136 مؤرخ في 26جمادى الثانية1430هـ الموافق 20 جوان 2009 يحدد القواعد المشتركة للتنظيم والتسيير البيداغوجيين للدراسات الجامعية لنيل شهادة الليسانس وشهادة الماستر.